Al-Dirasat Al-Islamiyyah (Islamabad) 20:2 (1985

التوجيهات النحوية لابن قيم الجوزية من كتابه بدائع الفوائد

د . فواد على مخيمر

الحمد لله الذى أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة ، سبحانه يتولى عباده المخلصين فى أداء رسالته وهو يتولى الصالحين .

والصلاة والسلام على من نطق بأفصح لسان ، وآتاه الله الحكمة وفصل الخطاب . أما بعد

فان ابن قيم الجوزية يعد من الشخصيات البارزة فى سماء العلم ، وفى محيط المعرفة ، فقد وهبه الله عقلا نابغا ، وفكراً عميقا ، وصفاء فى البصر والبصيرة ، ودعمه بالاخلاص والصدق فى القول والعمل ، فتحرر من رق التقليد الأعمى الذى يطمس معالم الحق ، وبقف حجر عثرة فى سبيل خدمة هذا الدين الحنيف ، والعمل على رفعته ونصرته ، ولقد رفع قلمه يسدد به الطعنات فى صدر الباطل حتى دحره ، ثم رفع راية الحق شاهدة بسماحته وحبه لعقيدته ومجتمعه الاسلامى .

وابن القيم ذلك الفحل النحرير الفقيه ، الأصولى ، المجتهد ، المحدث ، المفسر المتكلم ، اللغوى ، الأديب ، النحوى البارع ، غنى عن التعريف ، فمؤلفاته التى تسطع شمسها فى عالم المعرفة ،

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

خير دليل عليه ، وأعظم وسيلة نتعرف بها على شخصيته ولكن مقام البحث يقتضى أن أكتب نبذة فى عجالة سريعة عنه ، لأزيل ما عساه قد يحدث من التباس بينه وبين من يشابهه فى الشهرة أو اللقب أو النسب .

اسمه ومولده و وفاته :

هو محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعى (١) الدمشقى الحنبلى ، أبو عبدالله شمس الدين ، فقيه ، أصولى ، مجتهد ، مفسر ، متكلم ، نحوى ، محدث ، مشارك فى غير ذلك .

كان أبوه قيما على الجوزية (٢) ، فاشتهر بابن قيم (٣) الجوزية (٤) ، وكان ابن القيم اماما بالمدرسة الجوزية ، ومدرسا بالصدرية (٥)

ولد فى ٧من شهر صفر سنة ٦٩١ هـ ، وتوفى فى ١٣ من شهر رجب سنة ٧٥١ هـ على أرجع الآراء (٦) .

شيوخه :

تتلمذ ابن القيم على أساتذة أجلاء فى علوم مختلفة ، وثقافات متنوعة من أبرزهم : أبى بكر بن عبد الدائم ، وعيسى المطعم ، وابن الشيرازى ، والامام تقى الدين ابن تيمية ، الذى كان له عظيم الأثر فى نفس ابن القيم ، وقد تأثر به كثيرا فى حياته العلمية ، وبخاصة فى توجيهاته الفقهية والاعتقادية .

تلاميذه :

مما لاشك فيه أن أمثال ابن القيم ممن يشد اليهم الرحال ، وبخاصة أنه أوقف نفسه على تدريس العلم ودراسته ، فتتلمذ على يديه جم غفير من الذين قدموا خدماتهم الجليلة فى خدمة العلوم العربية والاسلامية من أبرزهم ابن رجب الحنبلى . صاحب طبقات

الحنابلة . وابن كثير . صاحب البداية والنهاية .

شهادة العلماء له :

شهد له العلماء بالبراعة ، وطول الباع ، وسعة الأفق ، والفضل والتقدم فى خدمة العلم .

قال الذهبى فى المختصر : (عنى ـ ابن القيم ـ بالحديث وفنونه وبعض رجاله ، وكان يشتغل فى الفقه ، ويجيد تقريره ، وفى النحو ويدريه (٧) .

وقال القاضى برهان الدين الزرعى : (ماتحت أديم الأرض أوسع علما منه ... وكتب بخطه مالا يوصف كثرة (٨)، الى غير ذلك من أقوال العلماء .

مصنفاته :

نشأ ابن القيم فى حقل خصيب ثماره العلم ، فتغذى عقله من منابع الثقافات المختلفة ، فنبغ فى تصنيف المؤلفات فى شتى ميادين العلوم الشريعة ، والعربية ، وعلم الكلام ، والتصوف .

فمن أبرز مؤلفاته **فى التصوف** : مدارج السالكين ، وهو شرح لكتاب منازل السائرين للهروى

وفى الفقه والسير : زاد المعاد .

وفى التاريخ : أخبار النساء

أما العلوم العربية : فله كتاب الكافية الشافية فى الانتصار للفرقة الناجية ، وكان يستشهد بالشعر فى كثير من كلامه ومؤلفاته ، فامتاز أسلوبه بالرقة الأدبية والذوق السليم ، والحس المرهف ، الأمر الذى دفعه الى انشاد الشعر فى قصيدته النونية التى سماها : (**الكافية الشافية فى الانتصاد للفرقة الناجية**)(٩) . ويعد كتابه (بدائع

الفوائد)(١٠) غـرة مؤلفاته حيث أبدى فيه براعة فائقة ، وسجل فيه فوائد نفيسه فى علوم شتى وبخاصة فى علم النحو وفى (كتاب الفوائد المشوق الى علوم القرآن وعلم البيان) قدم فيه خدمـات رائعة فى محيط علوم القرآن وعلم البيان ، وسجل فيه أيضا اشارات نادرة لها أصالتها فى العلوم العـربية .

وكان يقتبس من الشعر والقرآن ، وفى كلامه أمثال رائعـة ، وله باع طويل فى البلاغة .

ثقافته اللغـوية والنحـوية :

ان المستعرض لمؤلفات ابن القيم يرى أنه اذا عرضت له مسألة لغوية أو نحوية لم يدعها تمـر حتـى يقتلها بحثـا ، فيقلبها علـى وجوهها المختلفة ، ويوجـه المعنى انطـلاقا مـن القاعدة النحوية ، ومـن قرأ مسائله النحوية شهد له باستقامـة ملكته فـى علم النحو بما يلحظه مـن حسن تعليله وتوجيهه لبعض المسائل النحوية .

ولـقـد وقفـت له علـى بعض التـوجيهات النحـوية الرشيـدة ، مسترشدا بآراء فحول النحاة كسيبويه وذلک فى كتابـه (زاد المعـاد)(١١) فنجـــده يستـعمـل القاعدة النحوية كأداة يكشف بها عن مكنـون القاعدة الفقهية ، ويبسط بها المسائل الفقهية بسطا سديدا .

ومما يجب أن نكون على ذكر منه أنه قـد تأثر كثيرا بسيبويه، وفحول النحو فـى البصرة ، ومع ذلک لم يتعصب لرفع مذهب على الآخر ، ومما يبدو واضحا أنه تأثر بعبد القاهرة الجرجانى فـى جانب توجيه المعانى النحوية ، وكان لأبى القاسم عبدالرحمن الخطيـب ، السهيلى الاندلسى النحوى المتوفى سنة ٨٥١ هـ (١٢) أثر فعال فى ثقافته النحوية ، حيث عـرض له كثيرا من الأجوبة علـى المسائـل

النحوية ثم عقب ابن القيم عليها برأيه . وقد رد عليه فى كثير من مواقفه ، مما يدل على أن ابن القيم له باع طويل فى علم النحو و توجيه معانيه .

كتابه (بدائع الفوائد)

يحتوى هذا الكتاب على أربعة أجزاء فى مجلدين كبيرين ، بسط فيهما ابن القيم فوائد كثيرة فى علوم مختلفة (كالنحو ، والفقه ، وأصوله ، والتفسير ، والعقيدة) وغيرها من العلوم الأخرى ، وقد حظى علم النحو باهتمام الشيخ ، حيث بسط كثيرا من مسائله توجيها وتعليلا وشرحا ، فكان حظ علم النحو من هذه الفوائد أنه احتل أكثر من نصف الكتاب ، وغالبا أنه لم تخل فائدة من فوائده فى شتى العلوم الأخرى الاوجعل الضوابط النحوية وسيلة الى بسطها .

وهذه الفوائد التى عرضها فى كتابه ، من يقرؤها يجد فيها جديدا بأسلوب مبسوط نابع من عقل واسع الفكر والمعرفة ، وبخاصة فى علم النحو الذى أطلعنا فيه على فوائد كثيرة . نعرض بعضها . ان شاء الله . وفى كتابه اشارات وتوجيهات تفسيرية وبلاغية نفيسة ، لها أثرها المثمر عند المفسر والبلاغى ، مما دفع البرهان البقاعى أن يثبت شهادته فى تفسيره المبنى على التناسب بين الآيات حيث يقول :وأبدى الامام شمس الدين ابن قيم الجوزية الدمشقى الحنبلى فى كتاب له كالتذكرة سماه (بدائع الفوائد) سرا غريبا فى ابتداء القرآن بقوله : (الم) ... الخ) وقد سجلت هذه الشهادة على غلاف كتاب (بدائع الفوائد)

الدافع لهذا البحث :

لقد قرأت كتاب (بدائع الفوائد) فوقفت فيه على توجيهات

نحوية نافعة وتعليلات علمية ، بعيدة عن التعقيد ، بل تأخـذ بيد القارئ لتضعها على سر من أسرار هـذا العلم ، كما وقفت للمـؤلف علـى توجيهات كثيرة ربط فيها بين المعنى والقاعدة ، ومن خلالها نلمس اشارات تنير الطريق أمام المفسر والنحوى والبلاغى ، وتقدم للفقيه زادا يغذى به عقله ليمد ، به ينبوع الحكمة عند توجيه الأحكام الشرعية ، ووجدته يوقف المتكلم فـى العقيدة أمام بعض الاشارات والتوجيهات عند استخدام أدوات النقى ، وبعض الأسماء المبنية التى لها أكثر من استعمال ، مثل (ما ، ومن) وكذلک عند استعماله لأدوات الاستثناء ، والوصلات ، وأدوات الشرط ، فيفتح بها ما انغلق فهمه من المسائل العميقة فـى علوم اللغة والشـريعة . وذلک عن طريق توجيه الكلام على وجوهه المختلفة ، ليبرز من خلاله وجه الحق فى استعمال مثل هذه الأدوات والأسماء ، وهو فى ذلک كله يستخدم القواعد النحوية بأسلوب حكيم يدعو المتأمل الـى القول بنبوغ هـذه العقلية فـى دقـه فهم الأصول النحوية .

من أجل ذلک عكفت علـى كتابة هذا البحث مستعينا بالله ، فمنه العون وهو الهادى الـى سبيل الرشاد .

التوجيهات النحو ية من بدائع الفوائد :

ان مما يجب أن نجعله علـى ذكر منا أن كتاب (بدائع الفوائد) فيه مـن التوجيهات والتعليلات النحـوية النفيسة مالا يتسـع المقـام لاستيفائها وعـرضها والتعليق عليها ، ولكن حسبى فـى هـذا البحث أن أعـرض بعض هـذه الفوائد من بعض أبواب النحو ، مع توجيه القول عند ذكر بعضها ، وذلک لأضع يد القارئ علـى ثقافة هـذا العملاق النحوى صاحب المواهب الفائقة فـى فهم أسـرار هـذا العلم ، وكيف

كان يهتدى بآراء فحول العلماء ، ويجعلها أصلا ينطلق من خلالها ، وينفذ منها الى مراده وفقا للقواعد والأصول النحوية .

هذا وسوف أضع عناوين جانبية لهذه الفوائد تتفق والأبواب النحوية ، لتكون أدعى الى الفائدة والتوجيه ، واليك بعض هذه التوجيهات .

السبب فى اختصاص الاعراب بالأواخر :

اختص الاعراب بالأواخر ، لأنه دليل على المعانى اللاحقة للمعرب وتلك المعانى لاتلحقه الا بعد تحصيله ، وحصول العلم بحقيقته ، فوجب أن يترتب الاعراب بعده ، كما ترتب مدلوله الذى هو الوصف فى المعرب (١٣) .

رده على النحاة فى قولهم : حرف متحرك ، وتحركت الواو ، ونحو ذلك :

يقول ابن القيم : قولهم ـ أى النحاة : حرف متحرك ، وتحركت الواو ، ونحو ذلك ، تساهل منهم ، فان الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز الى حيز ، والحرف جزء من المصوت ، ومحال أن تقوم الحركة بالحرف ، لأنه عرض ، والحركة لاتقوم بالعرض ، وانما المتحرك فى الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان ، أو الحنك الذى يخرج منه الحرف (١٤) .

تعليله لحركات الاعراب :

بدأ بالضمة فقال : الضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث مع ذلك صويت خفى مقارن للحرف ، ان امتد كان واوا ، وان قصر كان ضمة ، وكذلك الفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفى الذى يسمى فتحة أو نصبة ،

وان مدت كانت ألفا ، وان قصرت فهى فتحة ، وكذلك القول فى الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك ، أى : ينقطع ، فلذلك سمى جزما ، اعتبارا بانجزام المصوت ، وهو انقطاعه ، وسكونا : اعتبارا بالعضو الساكن فقولهم : فتح ، وضم ، وكسر ، هو من صفة العضو ، واذا سميت ذلك رفعا ، ونصبا ، وجزما ، وجرا ، فهى من صفة الصوت ، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين ، وينتصب عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما ، وينجزم عند سكونهما ، ولهذا عبروا (بالرفع والنصب والجر) عن حركات الاعراب اذ الاعراب لايكون الا بعامل وسبب ، كما أن هذه الصفات التى تضاف الى الصوت من رفع ونصب وخفض ، انما تكون بسبب ، وهو حركة العضو ، واقتضت الحكمة اللفظية أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون عن سبب ، وهو الاعراب .

وأن يعبر بالفتح ، والضم ، والكسر ، والسكون ، عن أحوال البناء ، فان البناء لايكون بسبب ، وأعنى بالسبب العامل ، فاقتضت الحكمة أن يعبر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده تغييراله ، اذ الحركات الموجودة فى العضو لاتكون الا بآلة ، كما تكون الصفات المضافة الى الموصوف .

ثم عاد يحقق القول فى هذه المسألة بينه وبين النحاة فقال : وعندى أن هذا ليس باستدراك على النحاة ، فان الحرف وان كان عرضا ، فقد يوصف بالحركة ، تبعا لحركة محله ، فان الأعراض وان لم تتحرك بأنفسها ، فهى تتحرك بحركة محالها ، وعلى هذا فقد اندفع الاشكال جملة ، وأما المناسبة الى ذكرها فى اختصاص الألقاب

فحسنة غير أن كثيرا من النحاة يطلقون كلامنها على الآخر ، ولهذا يقولون فى قام زيد : مرفوع ، علامة رفعه ضم . آخر ه ، ولايقولون : رفع آخره ، فدل على اطلاق كل منهما على الآخر (١٥) .

هذا تعليل وتوجيه لايصدر الا من خبير بهذه الصناعة ، فقد رأيناه يعلل حركات الاعراب ، ويجه القول فيها ، ثم يعود ليربط بين قوله وما قرره النحاة بأسلوب منطقى دقيق له أصالته فى المحيط النحوى ، ومن استعمال الحركات الاعرابية قد ينشأ التنوين ، فنراه يبرز أهميته فيقول :

فائدة التنوين :

التفرقة بين فصل الكلمة ووصلها ، فلا تدخل فى الاسم الا علامة على انفصاله عما بعد ه ، ولهذا كثر فى النكرات لفرط احتياجها الى التخصيص بالاضافة فاذا لم تضف احتاجت الى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة .

ولا تكاد المعارف تحتاج الى ذلك الا فيما قل من الكلام لاستغنائها فى الأكثر عن زيادة تخصيصها .

وما لايتصور فيه الاضافة بحال كالمضمر والمبهم لاينون بحال ، وكذلك المعرف باللام ، وهذه علة عدم التنوين وقفا ، اذا الموقوف عليه لايضاف (١٦) .

اختصاص النون الساكنة بالدلالة على التنوين :

اختصت النون الساكنة بالدلالة على هذا المعنى ، لأن الأصل فى الدلالة على المعانى الطارئة على الأسماء أن تكون بحروف المد ، واللين ، وأبعاضها ، وهى الحركات الثلاث ، فمتى قدر عليها فهى الأصل ، فان تعذرت فأقرب شبها بها ، وآخر الأسماء المعربة قد

لحقها حركات الاعراب ، فلم يبق لدخول حركة أخرى عليها سبيل ، ولا لحروف المدواللين ، لأنها مشبعة . من تلك الحركات ، ولأنها عرضة الاعلال والتغيير ، فأشبه شبهها بها النون الساكنة لخفتها وسكونها ، وانها من حروف الزيادة ، وأنها من علامات الاعراب ، ولهذه العلة لاينون الفعل ، لاتصاله بفاعله واحتياجه الى مابعده .(٧) .

الوصلات :

المراد بالوصلات عند النحاة : هى التى وضعوها للتوصل بها الى غيرها ، وقد حصرها ابن قيم الجوزية فى خمسة أقسام ، بين المنهج الدقيق فى استخدامها مع التوجيه والتعليل ، هاك بيانها :

أحدها : حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالأفعال الى المجرور بها ، ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها .

الثانى : حرف (ها) التى للتنبيه : وضعت ليتوصل بها الى نداء ذى الألف واللام .

الثالث :(ذو) : وضعوه وصلة الى وصف النكرات بأسماء الاجناس غير المشتقة ، كرجل ذى مال .

الرابع :(الذى): وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ، ولولاها لما جرت صفاتها عليها .

الخامس :(الضمير): الذى جعلوه وصلة الى ارتباط الجمل بالمفردات (خبرا ، وصفة وحالا ، وصلة) فأتوا بالضمير وصلة الى جريان الجمل على هذه المفردات أحوالا ، وأخبارا ، وصفات ، وصلات ، ولم يصفوا المعرفة بالجملة مع وجود هذه الوصلة المصححة ، كما وصفوا بها النكرة لوجهين .

أحدهما : أن النكرة مفتقرة الى الوصف ، والتبيين ، فعلم أن

الجملة بعدها مبينة لها ، ومكملة لفائدتها .

الثـــانـى : أن الجملة تتنزل منزلة النكرة ، لأنها خبر ، ولايخبر المخاطب الا بما يجهله لابما يعرفه ، فصلح أن يوصف بها النكرة ، بخلاف المعرفة ، فانك لوقلت : جاءنى زيد قائم أبوه ، على وجه الوصف لما ارتبط الكلام بعضه ببعض لاستقلال كل واحد منهما بنفسه، فجاءوا بالوصلة التى توصلوا بها الـى وصف النكرة اسم جنس ، وهى (ذو) فقالوا : جاءنى زيد ذو قام أبوه وهذه لغة طئ ، وهى الأصل ، ثم ان أكثر العرب لما رأواها اسما قد وصف بها المعرفة ، أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف فـى التعريف ، فأدخلوا الألف واللام عليه ، ثم ضاعفوا اللام كيلا يذهب لفظها بالادغام ، وتذهب ألف الوصل فـى الدرج فلا يظهر التعريف ، فجاء منه هـذا اللفظ تقديرا ، (الذو) فلما رأوا الاسم قـد انفصل عن الاضافة حيث صار معرفة ، قلبوا الواو منه ياء ، اذ ليس فـى كلامهم واو متطرفة مضموم ماقبلها الا وتقلب ياء ، فصار (الذى) . وانما صحب الواو فى قولهم :(ذو) لأنها كانت فى حكم التوسط اذ المضاف مع المضاف اليه كالشئ الواحد فـى معنى (ذو) و بمعنى (الذى) طرف من معنى (ذا) التـى للاشـارة ، لأن كلامنهما يبين بأسماء الأجناس كقولك : هذا الغلام ، وهذا الرجل ، فيتصل بها علـى وجه البيان ، كما يتصل بها (ذو) على وجه الاضافة، وكذلك قالوا فـى المؤنث من (الذى) : (التى) بالتاء ، كما قالوا فـى المؤنث من (هذا) : (هاتا وهاتين)(١٨) .

ومن هذا العرض نرى أن ابن القيم قـد جمع الوصلات المبثوثة فـى أبواب متفرقة ، وأحسن استعمالها وتوجيه القول فيهـا ، فيكون بذلك قد قدم خدمة جليلة فى ميدان علم النحو .

توجيه القول فـى اعراب (اللذان واللتان)(١٩)

ذكر النحاة فـى تعليل تثنية (الذى والتى) واعرابهما بالحروف وجوها ، ولهم فـى ذلك توجيهات (٢٠) ، وقـد ألقى ابن القيم الضؤ حول تعليل وتوجيه اعراب (الذى والتى) فـى حال التثنية فقال :

أعرب (الذى) فـى حال التثنية ، لأن الألف التى فيه بعضها علامة الرفع فـى الأسماء المعربة ، فـدار الأمـر بين ثلاثة أمور :

أحـدها : أن يبنوه ، وفيه علامة الاعراب ، وهـو مستشنع ، وصار بمنزلة مـن تعطل عن التصرف وفيه آلته .

الثـــانى : أن يسقطوها منه ليعطوه حظه من البناء، فيبطل معنى التثنية ، فرأوا :

الثـــالث : أسهل شئ عليهم ، وهـو اعرابه ، فكان ترك مراعاة علة البناء أهون عليهم من ابطال التثنية ، ولهذه بعينها أعربوا (اثنى عشر ، وهذين) وطـرد هذا أن يكون (هذا) معربا وهو الصحيح ، وممن نص عليه السهيلى .

وأحسن مابينا فان الألف لايكون علامة بناء ، بخلاف الضمير ، فانها يكون للبناء كحيث ومنذ ، فتأمل هـذا الموضع .

فان قلت : ينتقض عليك بالجمع ، فانهم بنوه ، أعنى (الذين) وهـو على حـد التثنية وفيه علامة الاعراب .

قلت : الفرق بين الجمع والتثنية من وجهين :

أحـدهما : أن الجمع قـد يكون اعرابه كاعراب الواحد بالحركات ، نعم وقـد يكون الجمع اسما واحدا فـى اللفظ كقوم ورهط .

الثـــانى : أن الجمع نصبه وخفضه يضارع لفظه لفظ الواحد من حيث كان آخره ياء مكسورا ما قبلها ، فجعلوا الرفع الذى هـو أقل

حالاته علـى النصب والخفض وغلبوا عليه البناء ، حيث كان لفظه فـى الاعراب فى أغلب أحواله كلفظه فـى البناء ، وليس كذلك التثنية ، فان ياءها مفتوح ماقبلها ، فلا يضارع لفظها فى شئ من أحوالها لفظ الواحـد .

وأما النون فى (الذين) فلا اعتباربها ، لأنها ليست فى الجمع ركنا من أركان صيغته لسقوطها فى الاضافة من الشعـر كمـا قال ـ الشاعر ـ :

وان الـذى حـانت بفـلج دمـاؤهم هـم القـوم كل القـوم يا أم خالد

ثم نسب ابن قيم الفضل لأهله فقال : هـذا تعليل السهيلـى ، وعنـدى فيه علة ثانية ، وهى : أن التثنية فى (اللذين) خاصة من خواص الاسم ، قاومت شبه الحـرف ، فتقابل المقتضيان ، فرجع الـى أصله فأعرب ، بخلاف (الذين) فان الجمـع وان كان من خواص الأسماء ، لكن هـذه الخاصة ضعيفة فى هـذا الاسم لنقصان دلالته مجموعا عما يدل عليه مفردا ، فان (الذى) يصلح للعاقل وغيره . و (الذين) لايستعمل الا للعقلاء خاصة ، فنقصت دلالته ، وضعفت خاصية الجمع فيه ، فبقى موجب بنائه علـى قوته ، وهـذا بخلاف المثنى ، فانه يقال : على العاقلين وغيرهما ، فانك تقول : الرجلان اللذان لقيتهما ، فلا حاجة بنا الـى ركوب ماتعسفه ـ رحمه الله ـ من مصارعة الجمع للواحد ، وشبهه به ، وتكلف الجواب عن تلك الاشكالات (٢١) ـ والله اعلم .

بهذا المنهاج السديد ، والتوجيه الرشيد بسط ابن قيم الجوزية القول الذى لايدع مجالا لريبة بعد تعليله هـذا وتوجيهه ، وبخاصة أنه يعرض زبدة ما قاله السابقون ثم يستشف العلة الشافية لتكون فائدة

بديعة نافعة ، توفر على الباحث التنقيب وراء العلل العقيمة التى لاتجدى نفعا ، اللهم الا ضياع الوقت وارهاق الذهن .

وعلى هذا المنهاج تابع المسيرة فى عرض الفوائد البديعة ، فنرى أنه وقف وقفة طويلة مع (ما) الموصولة ، عرض قول النحاة فيها، ثم انطلق يوجه القول فى استعمالاتها المختلفة ، مع بيان أثر ذلك فى أداء المعنى مستلهما ذلك من بعض آيات الذكر الحكيم ، مثل سورة (الكافرون) .

(ما) الموصولة :

ذكر النحاة أن (ما) الموصولة بمعنى (الذى) ولهم فى ذلك توجيهات عند استعمالها (٢٢) وانطلق ابن قيم الجوزية ، يناقش النحاة فيما ذهبوا اليه ، ويبرز الفوائد البديعة ، فيقول :

قول النحاة : ان (ما) الموصولة بمعنى (الذى) ان أرادوا به أنها بمعناها من كل وجه ، فليس بحق . وان أرادوا أنها بمعناها من بعض وجوه فحق .

والفرق بينهما أن (ما) اسم مبهم فى غاية الابهام حتى أنها تقع على كل شئ ، وتقع على ماليس بشئ ، ألا تراك تقول : ان الله يعلم ماكان ومالم يكن ، ولفرط ابهامها لم يجز الاخبار عنها حتى توصل بما يوضحها ، وكل ما وصلت به يجوز أن يكون صلة للذى ، فهو يوافق (الذى) فى هذا الحكم ويخالفها فى ابهامها فلا تكون نعتا لما قبلها ولا منعوتة ، لأن صلتها بعينها غير النعت ، وأيضا فلو نعتت بنعت زائد على الصلة لا ارتفع إبهامها ، وفى ارتفاع الابهام منها جملة بطلان حقيقتها ، واخراجها عن أصل موضوعها .

وتفارق (الذى) أيضا فى امتناعها من التثنية والجمع ، وذلك

أيضا لفـرط ابهامها ، فاذا ثبت الفرق بينهما فاعلم أنه لايجوز أن توجـد الا موصولة لابهامها ، وموصوفة ، ولايجوز أن توجد الا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع ، لأنها لاتخلو من الابهام أبدا ، ولذلك كان فـى لفظها ألف آخرة لما فـى الألف من المـد والاتساع فـى هواء الفم مشاكلة لاتساع معناها فـى الأجناس ، فاذا أوقعوها علـى نوع بعينه وخصوا به من يعقل ، وقصروها عليه ، أبدلوا الألف نونا ساكنة ، فذهب امتداد الصوت فصار قصـر اللفظ موازنا لقصـر المعنى ؛ واذا كان أمـرها كذلك وجب أن يكون ضميرها العائد عليها من الصلة التى لابد للصلة منه ، ولولا هـو لم ترتبط بموصول حتى تكون صلة ، فيجب أن يكون ذلك الضمير بمنزلة مايعود عليه فـى الاعراب والمعنى، فاذا وقعت علـى ماهو فاعل فى المعنى ، كان ضميرها فاعلا فـى المعنى واللفظ ، نحو : كرهت ما أصابك ، ف (ما) مفعولة لكرهت فى اللفظ ، وهـى فاعلة لأصاب فـى المعنى ، فالضمير الذى فى (أصاب) فاعل فى اللفظ والمعنى .

واذا وقعت على مفعول كان ضميرها مفعولا لفظا ومعنى ، نحـو سـرنى ما أكلته ، وأعجبنى مالبسته ، فانها فـى المعنى مفعولة ، لأنها عبارة عن الملبوس فضميرها مفعول فـى اللفظ والمعنى ، وكذلك اذا وقعت علـى اللفظ كان ضميرها مجرورا ب (فى) لأن الظرف كذلك فـى المعنى ، الا أنها لاتقع علـى المصادر الاعلى ماتختلف أنواعه للابهام الـذى فيها (٢٣) ـ

وبعد أن بسط القول فى أصل (ما) الموصولة ، والفرق بينها وبين (الذى) ومواطن وقوعها ، وأثر ذلك علـى أداء المعنى ، بدأ يعرض بعض مواطن استعمالها عند وقوعها علـى من يعقل ، موجها القول

فى أداء المعنى وفقا لما يقتضيه مقام التوجيه القرآنى ، فقال :

فان قيل : فكيف وقعت علـى من يعقل كقوله : ,, لما خلقت بيدى (٢٤) ،، ,, والسماء وما بناها ،،(٢٥) ,, ولا أنتم عابدون ما أعبد ،،(٢٦) وأمثال ذلك . قيل : هى فى هذا كله على أصلها من الابهام والوقوع على الجنس العام لما يراد ب (ما) مايراد ب (من) من التعيين لما يعقل والاختصاص دون الشياع ومن فهم حقيقة الكلام وكان له ذوق عرف هذا واستبان له (٢٧) .

وعلى ضؤ هذا الأصل يدأ يوجه المعنى المراد من وقوع (ما) على من يعقل فـى الآيات السابقة ، وغيرها من الآيات الأخـرى باستفاضة لايتسع المقام لذكرها . أوجز القول فيها تتمة للمراد ، لنتعرف على ذوقه النحوى فـى اطار توجيه المعنى .

أما قوله تعالى : ,, ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى ،، فهذا كلام ورد فـى معرض التوبيـخ والتبكيـت للعيـن علـى امتناعـه من السجود ، ولم يستحق هذا التبكيت والتوبيخ حيث كان السجود لمن يعقل ، ولكن للمعصية والتكبر علـى مالم يخلقه ، اذ لاينبغى التكبر لمخلوق على مثله انما التكبر للخالق وحـده فكأنه يقول سبحانه . لم عصيتنى وتكبرت على مالم تخلقـه وخلقتـه أنـا وشـرفتـه وأمـرتـك بالسجود له ، فهذا موضع (ما) لأن معناها أبلغ ، ولفظها أعم ، وهـو فى الحجة أوقع ، وللعـذر والشبهة أقطع .

فلو قال : مامنعك أن تسجد لمن خلقت ، لكان استفهاما مجـردا من توبيخ وتبكيت ، ولتوهم أنه وجب السجود له من حيث كان يعقل ، ولعله موجود فـى ذاته وعينه ، وليس المراد كذلك ، وانما المراد توبيخه وتبكيته على ترك سجوده لما خلق الله وأمره بالسجود له ، ولهذا عدل

عن اسم آدم العلم مع كونه أخص ، وأتى بالاسم الموصول الدال على جهة التشريف المقتضية لاسجاده له ، كونه خلقه بيديه ، وأنت لو وضعت مكان (ما) لفظة (من) لما رأيت هذا المعنى المذكور فى الصلة .

وان (ما) جئ بها وصلة الى ذكر الصلة ، فتأمل ذلك ، فلا معنى اذا للتعيين بالذكر اذ لو أريد التعيين لكان بالاسم العلم أولى وأحرى .

وكذلك قوله : ,, والسماء وما بناها ،، لأن القسم تعظيم المقسم به ، واستحقاقه للتعظيم من حيث (ما) وأظهر هذا الخلق العظيم الذى هو السماء ومن حيث سواها وزينها بحكمته فاستحق التعظيم ، وثبتت قدرته ، فلو قال ومن بناها ، لم يكن فى اللفظ دليل على استحقاقه القسم ، من حيث اقتدر على بنائها ، ولكان المعنى مقصورا على ذاته ونفسه دون الايماء الى أفعاله الدالة على عظمته المنبئة عن حكمه المفصحة باستحقاقه للتعظيم من خليقته .

وأما قوله : ,, لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ،، فما على بابها ، لأنها واقعة على معبوده .صلىٰ الله عليه وسلم ـ على الاطلاق ، لأن امتناعهم من عبادة الله ليس لذاته ، بل كانوا يظنون أنهم يعبدون الله ، ولكنهم كانوا جاهلين به ، فقوله : ,, ولا أنتم عابدون ما أعبد ،، أى : لا أنتم تعبدون معبودى ، ومعبوده صلى الله عليه عليه وسلم . كان عارفا به دونهم ، وهم جاهلون به ، هذا جواب بعضهم

وقال آخرون : انها هنا مصدرية لاموصولة ، أى : لاتعبدون عبادتى ويلزم من تنزيههم عن عبادته تنزيههم عن المعبود ، لأن العبادة متعلقة به ، وليس هذا بشئ ، اذ المقصود براءته من معبوديهم واعلامه أنهم بريئون من معبوده . تعالى ـ فالمقصود المعبود لا العبادة (٢٨) .

وفى الآية توجيهات أخرى ، وفوائد جليلة يستفيد منها النحوى والبلاغى والمفسر .

ومما يجدر ملاحظته والوقوف معه أن ابن القيم لم يقف من هذه الآراء موقف المستعرض لها فحسب ، بل نراه يتولى توجيه الآراء وتعليلها تعليلا منطقيا ، ثم يكون له رأيا بارزا يعطينا فائدة جليلة ، تدفع الباحث الى الوقوف مع رأيه ، لأن فيه زبدة كلام القوم مع زيادة فى الفائدة التى تقطع الطريق أمام الطاغين ، وهذا دأب العالم المتحرر من رق التقليد الأعمى ؟ فنراه فى مثل هذه المسألة بعد عرضه للآراء وتوجيهها يقول :

وعندى فيه وجه خامس أقرب من هذا كله ، وهو أن المقصود هنا ذكر المعبود الموصوف بكونه أهلا للعبادة مستحقا لها فأتى ب (ما) الدالة على هذا المعنى ، كأنه قيل : ولا أنتم عابدون معبودى الموصوف بأنه المعبود الحق ، ولو أتى بلفظة (من) لكانت انما تدل على الذات فقط ، ويكون ذكر الصلة تعريفا ، لا أنه هو جهة العبادة ، ففرق بين أن يكون كونه تعالى . أهلا لأن يعبد تعريف محضى ، أو وصف مقتضى لعبادته ، فتأمل فأنه بديع جدا ، وهذا معنى قول محققى النحاة : أن (ما) تأتى لصفات من يعلم (٢٩) .

فانظر كيف أخذ هذا الأصل من محققى النحاة ، وبنى عليه هذا التوجيه والتخريج البديع ، وذلك لن يكون الا ممن تعمق فى فهم النحو منهاجا وأصولا ، بل نراه يزيد القضية تبيانا ووضوحا ، فيقول : ونظيره قوله تعالى : ,, فانكحوا ما طاب لكم من النساء ،، (٣٠) لما كان المراد الوصف ، وأنه هو السبب الداعى الى الأمر بالنكاح ، وقصده ، وهو الطيب ، فتنكح المرأة الموصوفة به ، أتى ب (ما) دون (من)

وهذا باب لاينخرم وهو من ألطف مسالک العربية (٣١) .

ثم نجد أنه وقف وقفة طويلة ومتأنية مع سورة (الكافرون) يبرزمنها فوائد جمة لها أثرها الفعال فى محيط العلوم العربية والتفسير من هذه الفوائد :

١ ـ تكرير الأفعال فى هذه السورة وما أفاد ذلک من معنى

٢ ـ كونه كرر الفعل فى حق نفسه بلفظ المستقبل فى الموضعين ، وأتى فى حقهم بالماضى .

٣ ـ لقد جاء فى نفى عبادة معبودهم عنه بلفظ الفعل المستقبل ، وجاء فى نفى عبادتهم معبوده باسم الفاعل .

٤ ـ ايراد النفى ب (لا) دون (لن) والحكمة من وراء ذلک .

٥ ـ ان طريقة القرآن فى مثل هذا أن يقرن النفى بالاثبات ، فينفى عبادة ماسوى الله ، ويثبت عبادته ، وهذا هو حقيقة التوحيد ، والنفى المحض ليس بتوحيد ، وكذلک الاثبات بدون النفى ، فلا يكون التوحيد الا متضمنا النفى والاثبات ، وهذا حقيقة (لا اله الا الله) .

فلم جاءت هذه السورة بالنفى المحض ؟ وما سر ذلک ؟

٦ ـ ماحكمة تقديم نفى عبادة عن معبودهم ، ثم نفى عبادتهم عن معبوده ؟

٧ـ ان طريقة القرآن اذا خاطب الكفار أن يخاطبهم بالذين كفروا، والذين هادوا ، كقوله :,, يا أيها الذين كفروا لاتعتذروا اليوم» (٣٢)) . ,, قل يا أيها الذين هادوا ان زعمتم أنكم أولياء الله» (٣٣) ولم يجئ (يا أيها الكافرون) الا فى هذا الموضع ، فما وجه هذا للاختصاص ؟

٨ ـ هل فى قوله : ,,لكم دينكم ولى دين „ معنى زائد على النفى المتقدم ، فانه يدل على اختصاص كل بدينه ومعبوده ، وقد فهم هذا من النفى ، فما أفاد التقسيم المذكور ؟

٩ ـ ما الحكمة من وراء تقديم ذكرهم ومعبودهم فى هذا التقسيم والاختصاص ؟ وتقديم ذكر شأنه وفعله فى أول السورة ؟

١٠ ـ ان هذه السورة قد استملت على جنسين من الأخبار ، أحدهما : براءته من معبودهم ، وبراءتهم من معبوده ، وهذا اللازم أبدا . والثانى : اخباره بأن له دينه ، ولهم دينهم . فهل هذا متاركة وسكوت عنهم ، فيدخله النسخ بالسيف ، أو التخصيص ببعض الكفار ؟ أم الآية باقية على عمومها ، وحكمها غير منسوخة ولا مخصوصة ؟

فهذه عشر مسائل تضمت كل مسألة فائدة بديعة ، أفاض الامام ابن القيم فى عرضها وتوجيهها ، وهى جديرة بالاطلاع عليها للوقوف على هذه الأسرار العجيبة ، ولنعلم كيف استخدم الشيخ القواعد النحوية فى توجيه هذه الفوائد ، ولنوقن بأن كل حرف أو كلمة ماوضعت فى موضعها من كتاب الله الا لأسرار بالغة ، لم يتوصل الى معرفة بعض أسرارها الا كل من أوتى الحكمة والالهام من الله ـ عزوجل ـ فمن أراد التزود من هذا الفضل والخير فليرجع الى كتاب (بدائع الفوائد)(٣٤) ـ

أقسام الأفعال وأحكامها :

ان من المعلوم لدينا أن الفعل ينقسم الى ماض و مضارع وأمر ، وحكم الماضى والأمر البناء مطلقا ، ويبنى المضارع اذا اتصلت به نون التوكيد ، أو نون النسوة ، ويعرب فيما عدا ذلك .

ويـرى ابن القيم الجوزية أن الأفعال ، واجب ، وممكن ، ومنتف ، أو فى حكمـه فالـرفع للواجب ، والنصب للممكن ، والجـزم الـذى هو عـدم الحـركة للمنفى أو مافى حكمـه ، هذا هـو الأصل ، وقـد يخالف .

وان شئت قلت : الأفعال ثلاثة أقسام ، واقـع موقع الاسم ، فله الرفع نحو ، : هل تضرب ؟ فانه ـ واقع موقع ضارب ، وفعل فـى تأويل الاسم ، فله النصب نحو : أريد أن تقوم ، أى : قيامك . وفعل لا واقع موقع اسم ولا فـى تأويله ، فله الجزم ، نحو : لم يقـم (٣٥) .

واضـح من هـذا التقسيم أنه يهدف الـى الفعل المعـرب وحكمه ، وهـو المضارع وهـذا توجيه رائع ، وفيه عمق فـى معرفة مواقع الأفعال و تأويلها .

الحكمة من وراء حـذف العامَل فى (بسم الله) :

عـدد ابن القيم فوائد رائعة نفهمها من وراء حـذف العامل (بسم الله) منها : أنه موطن لاينبغـى أن يتقـدم فيه سوى ذكر الله فلو ذكرت الفعل ، وهـو لايستغنى عن فاعله ، كان ذلك مناقضا للمقصود ، فكان فـى حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى ، ليكون المبدؤ به اسم الله ، كما تقول فـى فى الصـلاة : الله أكبر ، ومعناه من كل شئ ولكن لاتقول هذا المقدر ليكون اللفظ مطابقا لمقصود الجنان ، وهـو أن لايكون فـى القلب الا الله وحـد ه ، كما تجرد ذكره فى قلب المصلى ،مجـرد ذكره فى لسانه .

ومنها أن الفعل اذ حذف صح الابتداء بالتسمية فـى كل عمل وقبول وحركة وليس فعل أولى بها من فعل ، فكان الحذف أعم من الذكر ، فان أى فعل ذكرته كان المحذوف أعـم منه .

ومنها أن الحـذف أبلغ ، لأن المتكلم بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستغنا بالمشاهدة عن النطق بالفعل ، فكأنه لا حاجة الـى النطق به ، لأن المشاهدة والحال دالة علـى أن هـذا وكل فعل فانما هـو باسمه تبارک و تعالى ، والحوالة علـى شـاهد الحال أبلغ من الحوالة على النطق كما قيل (٢٦) .

هـذه هـى المعانى النحوية التى يتوخاها النحوى من التراكيب ، فالحذف باب لطيف المأخذ عجيب الأمـر شبيها بالسحـر .

يقول عبدالقاهر الجـرجانى : ,, ترى به ـ أى بالحذف ـ ترک الـذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الافادة أزيد للافادة ، و تجـدک أنطق ماتكون اذا لم تنطق ، وأتم ماتكون بيانا اذا لم تبن ، وهـذه ه جملة قـد تنكرها حتى تخبـر ، وتدفعهـا حتى تنظـر (٢٧)

ومن خلال هـذا النص ، ومقابلته مع توجيهات ابن القيـم فـى الموضع السابق آنفا ، وغيره من الموضوعات ، يجعلنا نقول : انه قـد اطلـع علـى مؤلفات النحاة وتعمق فـى فهم أفكارهم ، وبخاصة أمثال سيبويه و عبدالقاهر ، ثم ساق لنا هـذه الفوائد التى تعـد زبدة مافهم ، وصفوة ما خلف .

وبالوقوف معه علـى بعض الفوائد الأخـرى سيتضح لنا منهجه ومنبعه وبخاصة أن توجيهاته وتعليلاته يتوخاها من خلال تطبيق القواعد النحوية .

حكـم عطف الـدعاء علـى الخبـر :

يقول ابن قيم الجوزية :,, استشكل طائفة قول المصنفين : (بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد و آله) وقالوا : الفعل بعد الواو دعاء بالصلاة ، والتسمية قبله خبـر ، والدعاء لايحسن عطفه علـى

الخبر ، لوقلت : مررت بزيد وغفـر الله لک لکان غثا من الکلام ، وحجة . من أثبتها الاقتداء بالسلف .

والجواب عما قاله :,, هـو أن الواو لم تعطف دعـاء على خبر ، وانما عطفت الجملة على کلام محکی ، کأنک تقول : ,, بسـم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد ، وأقول هـذا وهـذا ، أو أکتب هـذا وهـذ (٣٨) .

العطف وترکه وأثر ذلک على المعنى :

القاعـدة : أن الشئ لايعطف علـى نفسه ، لأن حـروف العطف بمنزلة تکرار العامل ، لأنک اذا قلت : قام زيد و عمـرو ، فهى بمنزلة قام زيد وقام عمـرو والثانى غير الأول ، فاذا وجـدت مثل قولهم : : (کـذبا و مينـا) فهـو لمعنى زائد فـى اللفظ الثانى ، وان خفى عنک ، ولهذا يبعـد جـدا أن يجئ فـى کلامهم : (جاءنى عمـرو أبو حفص) رضى الله عنه ... لأن الواو تجمع بين الشيئين لا بين الشئ الواحـد فاذا کان فـى الاسم الثانى فائدة علـى معنى الاسم الأول کنت مخيرا فـى العطف وترکه ، فان عطفت فمن حيث قصـدت تعداد الصفات ، وهـى متغايرة ، وان لم تعطف فمن حيث کان فـى کل منهما ضمـير هـو الأول ، فعلى الوجه الأول تقول : زيـد فقيه شـاعـر کاتب ، وعلى الثانى : فقيه وشـاعر و کاتب ، کأنک عطفت بالواو الکتـابة علـى الشعـر ، واذا لم تعطف أتبعت الثانى الأول ، لأنه هـو هـو من حيث اتحـد الحامل للصفات .

وأما أسماء الرب ـ تبارک و تعالى ـ فأکثر مايجئ فـى القرآن بغير عطف نحو : السميع العليم ، العزيز الحکيم ، الغفور الـرحيم ، والملک القـدوس ، السـلام ... الـى آخـرها . وجاءت معطوفة فـى موضعين :

أحدهما : فى أربعة أسماء وهى : ,, الأول والآخر والظاهر والباطن ،، (٣٩) .

والثانى : فى بعض الصفات بالاسم الموصول مثل قوله : ,, الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى والذى أخرج المرعى (٤٠) ،، ونظيره : ,, الذى جعل لكم الأرض مهادا وجعل لكم فيها سبلا لعلكم تهتدون ،، .

فأما ترك العطف فى الغالب فلتناسب معانى تلك الأسماء ، وقرب بعضها من بعض ، وشعور الذهن بالثانى منها شعوره بالأول ، ألا ترى أنك اذا شعرت بصفة المغفرة ، انتقل ذهنك منها الى الرحمة ، وكذلك اذا شعرت بصفة السمع انتقل الذهن الى البصر .... وهكذا .

وأما تلك الأسماء الأربعة فهى ألفاظ متباينة المعانى متضادة الحقائق فى أصل موضوعها ، وهى متفقة المعانى متطابقة فى حق الرب تعالى ـ لايبقى منها معنى بغيره ، بل هو أول كما أنه آخر و ظاهر كما أنه باطن ، ولايناقض بعضها بعضا فى حقه ، فكان دخول الواو صرفا لوهم المخاطب قبل التفكر والنظر عن توهم المحال ، واحتمال الأضداد ، لأن الشئ لايكون ظاهرا باطنا من وجه واحد ، وانما يكون ذلك باعتبارين ، فكان العطف ههنا أحسن من تركه لهذه الحكمة ، هذا جواب السهيلى (٤١) .

هذا ومع كون ابن القيم قد عرض جواب السهيلى بتوجيهات رائعة الا أنه لم يقف موقف الناقل فقط ، بل كان له آراء وتعليقات قيمة تفصح عن نفاذ بصره وبصيرته ، ونقاء ذهنه ، وأنه تشبع من آراء السابقين وفهم عمقها ثم أخرج منها دررا نفيسه ، فنراه بعد عرض

جواب السهيلي يقول :

وأحسن منه أن يقال : لما كانت هـذه الألفاظ دالة علـى معانى متباينة ، وأن الكامل فـى الاتصاف بها علـى تباينها أتـى بحـرف العطف الدال علـى التغاير بين المعطوفات ، ايذانا بأن هـذه المعانى مع تبّاينها فهى ثابتة للموصوف بها .

ووجه آخـر وهـو أحسن منها وهو : أن الواو تقتضى تحقيق الوصف المتقدم ، وتقريره يكون فى الكلام متضما لنوع مـن التأكيد من مزيد التقرير ، وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة الـى فهم مانحن فيه ، اذا كان لرجل مثلا أربع صفات هـو عالم وجواد و شجاع وغنى ، وكان المخاطب لايعلم ذلك ، أولا يقربه ويعجب ذلك ، فتقول : وجواد ، أى : وهو مع ذلك جواد ، فاذا قدرت استبعاده لذلك قلت : وشجاع ، أى وهو مع ذلك شجاع وغنى ، فيكون فـى العطف مزيد تقرير و توكيد لايحصل بدونه ، ندرأ به توهم الانكار .

واذا عرفـت هذا ، فالوهـم قـد يعتريـه انـكار لاجتمـاع هـذه المقابلات فـى موصوف واحـد ، فاذا قيل : هـو الأول ؛ ربما سـرى الوهم الـى أن كونه أولا يقتضى أن يكون الآخـر غيره ، لأن الأولية والآخرية مـن المتضايفات ، وكذلك (الظاهر والباطن) اذا قيل : هـو الظاهر ربما سـرى الوهم الـى أن الباطن مقابله ، فقطع هـذا الوهم بحـرف العطف الدال علـى أن الموصوف بالأولـوية هـو الموصـوف بالآخرية ، فكأنه قيل : هـو الأول ، وهـو الآخـر ، وهـو الظاهر ، وهـو الباطن لاسواه ، فتأمل ذلك ، فانه من لطيف العـربية ودقيقها (٤٢) . وانـطـلـق يؤكـد ماذهـب اليـه بأمثلة أخـرى مع التوجيـه والتعليـل الـدقيق ، ثم تعرض للجواب عن عطف الاسمين الأولين دون الأخرين

فـى قوله تعالى :,, غـافـر الذنب وقابل التوب شديـد العقـاب ذى الطـول "(٤٣) وكذلك العطف الواقع فى قوله :,, الـذى خلق فسـوى والـذى قـدر فهـدى ....." وفى قولـه :,, الـذى جعـل لكم الأرض مهادا ونزل مـن السماء ماء... " وذلك بأسلوب دقيق وتوجيه رائع يعـد بمثابة المقاييس العلمية فـى محيط (النحو والتفسير والبلاغة)(٤٤)

ومما يجب أن نجعله على ذكـر منا أن (العطف وتركه) مـن الابواب التى اشتغل بها علماء المعانى . والمفسرون فـى حاجة اليها عند توجيههم لمعانى الآيات ، والأصل فـى ذلك كله نابع مـن علم النحو ومعانيه .

العـامل فـى المعطوف :

لم تتوقف جهود ابن قيم الجوزية فـى باب العطف عنـد هـذا الحـد ، بل نراه يعرض فائدة جليلة بين فيها أن العامل فـى المعطوف مقـدر فـى معنى المعطوف عليه ، وحـرف العطف أغنى عن اعـادته ، وناب منابه ، واستدل عـلى قوله هذا بالقياس والسماع ، وذكر أمثله مـن القياس وأخرى مـن السماع وجه فيها القول مع التعليل الدقيق(٤٥).

مـواطن استعمال بعض أدوات العطف :

وفـى معرض حديثه تعـرض لبيان الفـرق بين الواو الجامعـة و الواو العاطفة وبينهما وبين الفاء الموضـوعة للتعقيـب ، وقـد تكون للتسبيب والترتيب ... فأثبت أنهما راجعان لمعنى التعقيب (٤٦) ، لأن الثانى بعدهما أبدا انما يجئ فى عقب الأول ، فالسبب نحو : ضربته فبكى ، والترتيب نحو قوله تعالى : ,, أهلكناهـا فجاءها "(٤٧) دخلت الفاء لترتيب اللفظ ، لأن الهلاك يجب تقديمـه فـى الـذكر ، لأن الاهتمام به أولى ، وان كان مجئ البأس قبله فـى الوجود ومن هـذا (

ان من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلک جده) فمثل هذا دخلت (ثم) لترتيب الكلام لالترتيب المعنى فى الوجود ، وهذا معنى قول بعض النحاة : انها تأتى للترتيب فى الخبر لافى المخبر .

وفى هذا المقام يقول ابن القيم :,, وعندى فى الآية تقديران آخران أحسن من هذا .

أحدهما : أن يكون المراد بالاهلاک ارادة الاهلاک ، وعبر بالفعل عن الارادة ، وهو كثير فترتيب مجئ البأس على الارادة ترتب المراد على الارادة .

والثانى : وهو ألطف ، أن يكون الترتيب ترتيب تفصيل على جملة فذكر الاهلاک ثم فصله بنوعين . أحدهما : مجئ البأس بياتا أى : ليلا . والثانى : مجيئه وقت القائلة ، وخص هذين الوقتين ، لأنهما وقت راحتهم وطمأنينتهم ، فجاءهم بأس الله (٤٨) ... الخ . ثم أخذ يدلل على ذلک ببعض الآيات الأخرى بمنهاجه الذى أصبح ظاهرا بين أيدينا .

فائده التقديم :

نقل ـ ابن القيم عن سبويه فى موضع آخر أنه قال : (ان الواو لاتدل على الترتيب ولا التعقيب ، نقول : صمت رمضان وشعبان ، وان شئت شعبان و رمضان ، بخلاف (الفاء وثم) الا أنهم يقدمون فى كلامهم ماهم به أهم وهم ببيانه أعنى ، وان كانا جميعا بهمانهم ويعنيانهم (٤٩) .

فائدة التقديم :

فقد نقلنا سيبويه من موضعٌ عدم دلالة الواو على الترتيب ولا التعقيب الى أهمية التقديم ، وانتهز السهيلى هذا القول ، فاعتبره

أصلا انطلق من خلاله يبين أهمية هذا الموضوع وأنه يجب الاعتناء به لعظم منفعته فى كتاب الله وحديث رسوله ، فوضع لذلك أصلا يقف بالباحثين على الطريق الأوضح ، مع الوضع فى الاعتبار أن هذا الأصل لابد أن يكون منضبطا مع أصول القواعد النحوية ، وهذا الأصل هو :

(ماتقدم من الكلم فتقديمه فى اللسان على حسب تقدم المعانى فى الجنان ، والمعانى تتقدم بأحد خمسة أشياء . اما الزمان ، واما الطبع ، واما الرتبة ، واما السبب ، واما الفضل ، والكمال) (٥٠) .

وبسط السهيلى القول حول هذا الأصل ، وانطلق من خلاله ابن قيم الجوزية يوجه ويعلل باسهاب جيد يمكن الرجوع اليه فى كتابه موضع البحث (٥١) وكل ما ذكره لايخرج عن معانى النحو وأحكامه .

معنى (ثم)

خص ابن قيم (ثم) بفائدة ذكرها فى معناها فقال : ثم حرف عطف ، ولفظها كلفظ الثم ، وهو زم الشئ بعضه الى بعض ، كما قال:

كنا أهل ثمة وزمة ، وأصله من ثممت البيت اذا كان فيه فرج فسدد بالثمام .

والمعنى الذى فى (ثم) العاطفة قريب من هذا ، لأنه ضم شئ الى شئ بينهما مهلة ، كما أن ثم البيت ضم بين شيئين بينهما فرجة ومن تأمل هذا المعنى فى الحروف والأسماء المضارعة لها الفاه كثيرا (٥٢) .

الاضافة :

ذكر ابن القيم فوائد متفرقة فى باب الاضافة أفصح فيها عن جلال و جمال تطبيق القواعد النحوية ، وهذه الفوائد هى :

اضافة الموصوف الى الصفة :

أضافوا الموصوف الى الصفة وان اتحدا ، لأن الصفة تضمنت معنى ليس فى الموصوف ، فصحت الاضافة للمغايرة ، وهنا نكتة لطيفة ، وهى أن العرب انما تفعل ذلك فى الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزوم اللقب للأعلام كما لو قالوا : زيد بطة ، أى : صاحب هذا اللقب ، وأما الوصف الذى لايثبت كالقائم والقاعد ونحوه فلا يضاف الموصوف اليه لعدم الفائدة المخصصة التى لأجلها أضيف الاسم الى اللقب ، فانه لما تخصص به كأنك قلت : صاحب هذا اللقب ، وهكذا فى (مسجد الجامع ، وصلاة الأولى) فانه لم تخصص الجامع بالمسجد ولزمه ، كأنك قلت : صاحب هذا الوصف ، فلو قلت : زيد الضاحك وعمرو القائم ، لم يجز ، وكذا ان كان لازما غير معرفة تقول : مسجد جامع وصلاة أولى (٥٣) .

الحكمة فى اضافة ظروف الزمان الى الأحداث الواقعة فيها دون ظروف المكان :

انما أضيفت ظروف الزمان الى الأحداث الواقعة فيها نحو : يوم يقوم زيد ، لأنها أوقات لها وواقعة فيها ، فهى لاختصاصها بها أضيف اليها ، وهذا بخلاف ظروف المكان ، لأنها لاتختص بتلك الأحداث ، فاذا اختصت غالبا حسنت الاضافة نحو : هذا مكان يجلس القاضى ، ويكون بمنزلة يوم يجلس القاضى سواء .

وربما أضيفت أسماء الزمان الى أحداث لاتقع فيها لاتصالها بها ، كقوله تعالى :,, ليلة الصيام ،،(٥٤) فالليلة من ظروف الزمان ، وقد أضيفت الى الصيام ، وليس بواقع فيها ، فلما جاز فى بعض الكلام أن يضاف الظرف الى الاسم الذى هو الحدث وان لم يكن واقعا فيه

أضافوه الى الفعل لفظا وهو مضاف الى الحدث معنى ، واقحم لفظ الفعل اقرارا وتخصيصا للغرض ورفعا لشوائب الاحتمال حتى اذا سمع المخاطب قولك يوم قام زيد ، علم أنك تريد اليوم الذى قام فيه زيد ، ولو قلت مكان قولك : ليلة الصيام ، ليلة صيام زيد ماكان له معنى الا وقوع الصيام فى الليل ، فهو الذى حملهم على اقحام لفظ الفعل عند ارادتهم اضافة الظروف الى الاحداث ، وقس على ذلك المبتدا والخبر .

وأما (ريث) فبمنزلة الظرف ، وقد صارت فى معناه ، وكذلك (حيث و ذى تسلم) لأن المعنى فى قول بعضهم : اذهب لوقت ذى تسلم ، أى : سلامتك فلما حذفت المنعوت وأقمت النعت مقامه أضفته الى ما كنت تضيف اليه المنعوت ، وهو الوقت (٥٥) .

وفى المبحث تفريعات لطيفة ، حول الأسماء الخمسة واعرابها بالحروف واضافتها وكذلك (ابن) وتثنيته وجمعه واضافته ، وعلى ذلك أجوبة مفيدة وتوجيهات رائعة (٥٦) .

هذا وقد وجه القول حول اكتساب المضاف حكم المضاف اليه اذا كان صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى ، وذكر الشواهد التى وردت فى ذلك من الشعر والقرآن الكريم وكلام العرب ، وجعل ذلك فى عدة مسالك ذكر فيها أقوال النحاة ، وضعف بعضها ورد عليها ، وفى هذا المبحث ظهرت مواهبه النحوية ومدى المامه بقواعد النحو وأصوله (٥٧) .

الروابط بين الجملتين وأحكام الشروط :

اهتم ابن القيم الجوزية بالحروف التى تربط بين الجملتين ، وما يتعلق بها من أحكام الشرط والجزاء ، وقد تمخض بحثه حول هذا

الموضوع عن فوائد نافعة أبرز فيها قواعد عزيزة لها أثرها وعمقها فى محيط العلوم العربية ، اذكر منها مقتطفات ثم أحيل القارئ الى الكتاب موضوع البحث ليحاط علما بكل جزئيات هذه الفوائد والقواعد .

ماهى الروابط بين الجملتين وما أقسامها ؟

الروابط بين جملتين هى الأدوات التى تجعل بينهما تلازما لم يفهم قبل دخولها وهى أربعة أقسام :

أحدها : ما يوجب تلازما مطلقا بين الجملتين ، اما بين ثبوت وثبوت ، أو بين نفى و نفى ، أو بين نفى وثبوت وعكسه فى المستقبل خاصة ، وهو حرف الشرط البسيط (ان) فانها تلازم بين هذه الصور كلها ، تقول : ان اتقيت الله أفلحت وان لم تتق الله لم تفلح ، وان أطعت الله لم تخب ، وان لم تطع الله خسرت ، ولهذا كانت أم الباب ، وأعم أدواته تصرفا .

القسم الثانى : أداة تلازم بين هذه الاقسام الأربعة تكون فى الماضى خاصة وهى (لما) تقول : لما قام أكرمته ، وكثير من النحاة يجعلها ظرف زمان ، وتقول : اذا دخلت على الفعل الماضى فهى اسم، وان دخلت على المستقبل فهى حرف ، ونص سيبويه على خلاف ذلك ، وجعلها من أقسام الحروف التى تربط بين الجملتين ، ومثال الأقسام الأربعة : لما قام أكرمته ، ولما لم يقم لم أكرمه ، ولما لم يقم أكرمته ، ولما قام لم أكرمه .

القسم الثالث : أداة تلازم بين امتناع الشئ لامتناع غيره ، وهى (لو) نحو : لو أسلم الكافر نجا من عذاب الله .

القسم الرابع : أداة تلازم بين امتناع الشئ و وجود غيره ، وهى

(لولا) نحو : لولا أن هـدانا الله لضللنا .

وبعـد أن ذكر ابن قيم هذه الأقسام مجملة استأنف الحديث فـى تفصيلها فـى تسعة مسائل ، يطول المقام بذكرها ، وحسبى أن اذكر رؤس هـذه المسائل وأترك تفصيل القول فيها للرجوع الـى كتابه : (بدائع الفوائد) لنقف علـى منهاج ابن قيـم الجـوزية فـى عرضـه للمسائل النحوية ومعالجة المسائل الفقهية والأصولية بقواعـد النحو ، وبخاصة مايحتاج منها الـى دقـة فى الفهم والتوجيه ، وهاك رؤس هذه المسائل (٥٨) .

المسألـة الأولى : المشهور أن الشـرط والجـزاء لايتعلقـان الا بالمستقبل ، فان كان ماضى اللفظ كان مستقبل المعنى ، كقولك : ان مت على الاسـلام دخلت الجنة . وللنحاة فـى هذا وأمثاله تقديران ، ولابن قيم الجوزية توجيهات (٥٩) .

المسألة الثـــانية :

يدور البحث فيها حول قوله تعالى :,, ان كنت قلته فقـد علمته (٦٠) ،، فهذا شـرط دخل على ماضى اللفظ ، وهـو ماضى المعنى قطعا ، وقـد وجـه ابن قيم الكلام علـى وجوهه بما يتفق ومقام الذات الالهيه وتنزيه القرآن عن التحريف ، ثم قـرر قائلا :

(لايجوز تحريف كلام الله انتصارا لقاعدة نحوية ، هـدم مائة أمثالها أسهل من تحريف معنى الآية ، واستأنس بقول ابن السراج فـى أصوله ثم ضعفه ورد عليه بتوجيهات جديرة بالنظر والتأمل (٦١) .

المسألـة الثـــالثـــة :

المشهور عند النحاة والاصوليين والفقهاء أن أداة (ان) لايعلق عليها الا محتمل الوجود والعـدم ، كقولك : ان تأتنى أكرمك ، ولا

يعلق عليها محقق الوجود ، فلا تقول ان طلعت الشمس أتيتك ، بل تقول : اذا طلعت الشمس أتيتك ، و (اذا) يعلق عليها النوعان ، واستشكل هذا بعض الأصوليين فقال : قد وردت (ان) فى القرآن فى معلوم الوقوع قطعا ، كقوله ,, ان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا ،،(٦٢) وهو سبحانه يعلم أن الكفار فى ريب منه ، وقوله : ,, فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ،، (٦٣) ومعلوم قطعا انتقاء فعلهم .

وقد انبرى ابن القيم للاجابة فقال : ان الخصائص الالهية لاتدخل فى الأوضاع العربية ، بل الأوضاع العربية مبنية على خصائص الخلق ... ثم انطلق يعلق ويوجه الكلام على وجوهه الصحيحة مستدلا بآيات من القرآن الكريم ورابطا توجيهاته بالقاعدة النحوية (٦٤) .

المسألة الرابعة :

قد تعلق الشرط بفعل محال ممتنع الوجود ، فيلزم محال آخر ، وتصدق الشرطية دون مفرديها ، أما صدقها فلاستلزام المحال المحال ، واما كذب مفرديها ، فلا ستحالتهما ، وعليه قوله تعالى :,, قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (٦٥)ومنه قوله تعالى : ,, لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ،،(٦٦) ونظائرهما كثيرة .

وفائدة الربط بالشرط فى مثل هذا أمران ـ **أحدهما** : بيان استلزام أحدى ألقضيتين للأخرى . **والثانى** : أن اللازم منتف فالملزوم كذلك ، فقد تبين من هذا أن الشرط تعلق به المحقق الثبوت، والممتنع الثبوت ، والممكن الثبوت (٦٧) .

المسألة الخامسة :

اختلف سيبويه ويونس فى الاستفهام الداخل على الشرط ،

فقال سيبوية : يعتمد على الشرط وجوابه فيتقدم عليهما ، ويكون بمنزلة القسم ، نحو قوله : ,, أفان مت فهم الخالدون ،، (٦٨) .

وقال يونس : ,, يعتمد على الجزاء ، فنقول : ان مت افانت خالد؟

وقد اختار ابن قيم قول سيبويه ، فقال : والقرآن مع سيبويه ، والقياس أيضاً كما يتقدم القسم ليكون جملة الشرط والجزاء مقسما عليها ، ومستفهما عنها ، ولو كان كما قال يونس لقال فان مت أفهم الخالدون (٦٩) .

المسألة السادسة :

اختلف الكوفيون والبصريون فيما اذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ، ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جزاء ، نحو: (أقوم ان قمت) .

ذكر ابن القيم جواب ابن السراج على مثل هذا ، واستعرض توجيهات وأقوال كل من البصريين والكوفيين ، والجرجانى ، وناقشها مناقشة علمية و دار مع القضيه دوران الباحث عن الحقيقة ، ثم رجح قول الكوفيين ، ودعمه بقوله :

الشرط والجزاء جملتان ، قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة ، وصارت الجملتان بالأداة كأنهما مفرد ان ، فاشبهها المفردين فى باب الابتداء والخبر ، فكما لايمتنع تقديم الخبر على المبتداء ، فكذلك تقديم الجزاء ، وأيضا فالجزاء هو المقصود والشرط قيد فيه وتابع له ، فهو ، من هذا الوجه رتبته التقديم طبعا ، ولهذا كثيرا مايجئ الشرط متأخرا عن المشروط ، لأن المشروط هو المقصود ، وهو الغاية والشرط وسيلة ، فتقديم المشروط هو تقديم الغايات على وسائلها ، ورتبتها التقديم ذهنا وان تقدمت الوسيلة وجودا ، فكل منهما له التقديم

بوجه ، وتقدم الغاية أقوى ، فاذا وقعت فـى مرتبتها فأى حاجة الـى أن نقـدرها متأخرة واذا انكشف الصواب ، فالصواب أن تـدور معـه حيثما دار (٧٠) .

المسألـة السـابعة :

(لـو) يؤتى بها للربط لتعلق ماض بماض ، كقولك : لـو زرتنى لأكرمتك ولهذا لم تجـزم اذا دخلت على مضارع ، لأن الوضع للماضى لفظا و معنى ، كقولك : لـو يزورنى زيـد لأكـرمته ، فهى فى الشرط نظير (ان) فى الربط بين الجملتين .

وقـد عـرض ابن القيم آراء النحاة حول هذه المسألة ، كتـاج الـدين الكندى ، والزمخشرى ، والأندلسى ـ يريد أبا القاسم السهيلى ـ وأبـى البقـاء ، ثم رجـح ماقاله أبو البقاء والزمخشرى (٧١) .

المسألـة الثـامنـة :

المشهور أن (لو) اذا دخلت على ثبوتين نفتهما ، أو نفييـن أثبتتهما ، أو نفى وثبوت ، أثبتت المنفى ، ونفت المثبت ، وذلك لأنها تدل على امتناع الشئ لامتناع غيره ، واذا امتنع النفى صار اثباتا ، فجاءت الأقسام الأربعـة ، وقـد أورد على ذلك أمورا فـى النحو ، والفقه ، والأصول ، والتفسيـر ، وذكر آراء العلمـاء فيها وأجـوبتهم وناقشها ، وفيها فوائد كثيرة لمن نظر وتأمل (٧٢) .

المسألـة التاسعـة :

فـى دخول الشـرط علـى الشـرط ، قال : الـشرط الثانى تارة يكون معطوفا علـى الأول ، وتارة لايـكون ، والمعطـوف تارة يكون معطوفا علـى فعل شـرط وحده ، وتارة يعطف علـى الفعل مع الأداة .

فمثال غير المعطوف : ان قمت ان قعدت فأنت طالق . ومثـال

المعطوف على فعل الشرط وحده : ان قمت وقعدت .. ومثال المعطوف على الفعل مع الأداة : ان قمت وان قعدت ... ، فهذه الأقسام الثلاثة أصول الباب ، وهـى عشر صور . عرضها ابن القيم وَبسط القول فيها، واستخدم القواعـد والأصول النحوية فـى خـدمة أصول الفقه وتوجيه الأحكام الشرعية (٧٨) .

حكمـة الابتداء بالنكرة :

ذكر ابن القيم حكمة الابتداء بالنكرة فـى جوابه عن السـؤال السادس من بين ثمانية وعشـر ين سؤالا طرحها حول توجيه القول فى قولهم : (سلام عليكم ورحمة الله (٧٣) وتقرير السؤال السادس منها هو

ما الحكمة فى الابتداء بالنكرة ههنا مع أن الأصل تقديم الخبر عليها ؟ يقول ابن القيم : فهذا سؤال قد تضمن سؤالين :

أحدهما : حكمة الابتداء بالنكرة فـى هذا الموضع .

الثـــانى : أنه اذ قد ابتدئ بها ، فهلا قدم الخبر على المبتداء لأنه قياس الباب نحو : فى الدار رجل .

والجواب عن السوال الأول : أن يقال النحاة قالوا : ان كان فى النكرة معنى الدعاء مثل : سلام لک ، وويل له ، جاز الابتداء بها ، لأن الدعاء معنى من معانى الكلام ، فقـد تخصصـت النـكرة بنـوع من التخصيص فجاز الابتداء بها .

وهنا تظهر براعة ابن القيم فى توجيهه لقول النحاة بمنهاج دقيق يعطينا دلالة واضحة على فهمه لعمق القاعدة النحوية ، وكيف كان يغوص وراء الأسرار حتى يستخرجها من عمق المحيط النحوى ، فنراه يقول :

وهذا كلام لاحقيقة تحته ، فان الخبر أيضا نوع من أنواع الكلام ، ومع

هذا فلا تكون جهة الخبر مسوغة للابتداء بالنكرة ، فكيف تكون جهة الدعاء مسوغة للابتداء بها ؟

وأما الفرق بين كون الدعاء نوعا ، والخبر نوعا ، والطلب نوعا ، وهل يفيد ذلك تعيين مسمى النكرة حتى يصلح الاخبار عنها ، فان المانع من الاخبار عنها ما فيها من الشياع ، والابهام الذى يمنع من تحصيلها عند المخاطب فى ذهنه حتى يستفيد نسبة الاسناد الخبرى اليها ، ولافرق فى ذلك بين كون الكلام دعاء أو خبرا .

وقول من قال : ان الابتداء بالنكرة انما امتنع حيث لايفيد ، نحو رجل فى الدنيا ، ورجل مات ، ونحو ذلك ، فاذا أفادت جاز الابتداء بها من غير تقييد بضابط ولا حصر بعد .

وأحسن من تقييد ذلك بكون الكلام دعاء أو فى قوة كلام آخر ، وغير ذلك من الضوابط المذكورة ، وهذه طريقة امام النحو سيبويه ، فانه فى كتابه لم يجعل للابتداء بها ضابطا ولا حصره بعدد ، بل جعل مناط الصحة الفائدة وهذا هو الحق الذى لايثبت عند النظر سواه ، وكل من تكلف ضابطا ، فانه ترد عليه ألفاظ خارجة عنه ، فاما أن يتمحل لردها الى هذا الضابط ، واما أن يفردها بضابط آخر ، حتى آل الأمر ببعض النحاة الى أن جعل فى الباب ثلاثين ضابطا ، وربما زاد غيره عليها ، وكل هذا تكلف لاحاجة اليه ، واسترحت من شرأهر ذاناب و بابه (٧٤) .

قاعدة جامعة فى هذا الباب لايكاد يشذ عنها شئ منه :

ومع كون ابن القيم الجوزية قد عاب على كل من يتكلف وضع ضابط فى هذا الباب الا أنه افترض أنه رب لقائل أن يقول له : فما عندك من الضابط اذا سلكت طريقتهم فى ذلك ؟

أجاب قائلا : اسمع الآن قاعدة جامعة فى هذا الباب لايكاد يشذعنها شئ منه ـ وهى ـ :

أصل المبتداء أن يكون معرفة ، أو مخصوصا بضرب من ضروب التخصيص بوجه تحصل الفائدة (٧٥) من الاخبار عنه ، فان انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه الا أن يكون الخبر مجرورا مفيدا مقدما عليه بهذه الشروط الأربعة ، لأنه اذا تقدم ، وكان معرفة ، صار كأن الحديث عنه ، وكأن المبتداء المؤخر خبر عنه .

ومثال ذلك : اذا قلت : على زيد دين ، فانك تجد هذا الكلام فى قوة قولك : زيد مديان أو مدين ، فمحط الفائدة هو الدين ، وهو المستفاد من الأخبار ، فلا تنحبس فى قيود الأوضاع ، وتقول : (على زيد)جارو مجرور فكيف يكون مبتداء ؟ فأنت تراه هو المخبر عنه فى الحقيقة ، وليس المقصود الاخبار عن الدين ، بل عن (زيد) بأنه مديان ، وان كشف ذهنك عن هذا فراجع شروط المبتداء ، وشروط الخبر ، وان لم يكن الخبر مفيدا ، لم تفد المسألة شيئا ، وكان لا فرق بين تقديم الخبر و تأخيره كما اذا قلت : فى الدنيا رجل ، كان فى عدم الفائدة بمنزلة قولك : رجل فى الدنيا ، فهنا لم تمتنع الفائدة بتقديم ولا تأخير ، وانما امتنعت من كون الخبر غير مفيد .

ومثل هذا قولك : فى الدارا مرأة ، فانه كلام مفيد ، لأنه بمنزلة قولك : الدار فيها امرأة ، فأخبرت عن الدار بحصول المرأة فيها فى اللفظ والمعنى ، فانك لم ترد الاخبار عن المرأة بأنها فى الدار ، ولو أردت ذلك لحصلت حقيقة الخبر عنه أولا ، ثم أسندت اليه الخبر ، و انما مقصودك الاخبار عن الدار بأنها مشغولة بامرأة ، وأنها اشتملت على امرأة ، فهذا القدر هو الذى حسن الاخبار عن النكرة ههنا .

فانها ليست خبرا فى الحقيقة ، وانما هى فى الحقيقة خبر عن المعرفة المتقدمة ، فهذا حقيقة الكلام ، وأما تقديره الاعرابى النحوى فهو : أن المجرور خبر مقدم والنكرة مرفوعه بالابتداء (٧٦) .

ولم يتوقف ابن القيم عند هذا الحد ، بل نجد له كثيرا من التساؤلات ويتولى الاجابة عنها ليستو فى جوانب المسألة بحثا وتوجيها وتعليلا مدعما قوله بشواهد من القرآن الكريم ، وأمثلة من كلام العرب ، ومسترشدا بقول سيبويه ، وان من يراجع هذا الفصل فى كتابه (بدائع الفوائد) يجد فيه فوائد نفيسة ، وأسرارا عجيبة لها أثرها فى محيط القاعدة النحوية والمعنى (٧٧) .

عرض عام لبعض الفوائد التى ذكرها ابن القيم فى الكتاب :

بعد هذا العرض الذى ذكرت فيه بعض الفوائد النحوية التى بسط ابن القيم فيها القول شرحا ، وبسطا ، وتوجيها ، وتعليلا ، وبعد أن ذكرت مقتطفات من بعض مسائل أخرى أحلت التفصيل فيها الى كتاب (بدائع الفوائد) أجد بعد ذلك كله أن المقام سيطول اذا استقصيت جميع المسائل والفوائد القيمة التى نثرها ابن القيم فى كتابه سالف الذكر آنفا ، ومع ذلك أرى أيضا أن مقام البحث يد فعنى الى تسجيل عرض سريع لبعض الفوائد التى لم أتعرض لها بالذكر من قبل ، فيكون ذلك أدعى الى الوقوف على ذوق ذلك الفقيه النحوى البارع ، ومدى عمق فكره ، ونضج ثقافته فى هذا المحيط ، الذى أحسن فن السباحة فيه ، والغوص فى قاعه حتى خرج لنا بجواهر نفيسه ، أضاءت معالم الطريق أمام المشتغلين فى شتى علوم العربية ، والفقه وأصوله ، والتفسير وعلومه ، وعلم الكلام ... وغيرها من العلوم الأخرى ... فاليك هذا العرض المؤجز .

من باب النعت :

عرض قضية العامل فى النعت ، وذهب الى أن العامل فى النعت هو العامل فى المنعوت ، وذكر فى ذلك رأى سيبويه والسهيلى ، وله توجيهات وتعليقات رائعة (٧٩) .

وهل المعنى المفرد يكون نعتا ؟ أجاب عن ذلك بقوله : المعنى المفرد لايكون نعتا ، ونعنى بالمفرد : مادل لفظه على معنى واحد ، نحو :(علم وقدرة) لأنه لا رابط بينه وبين المنعوت ، لأنه اسم جنس على خياله ، فاذا قلت : ذو علم ، وذو قدرة ، كان الرابط (ذو) . فاذا قلت : (عالم وقادر) كان الرابط الضمير .

فكل نعت وان كان مفردا فى لفظه فهو دال على معلومين ، حامل ومحمول ، فالحامل : هو الاسم المضمر ، والمحمول : هو الصفة ، وانما أضمر فى الصفة ، ولم يضمر فى المصدر وهو الصفة فى الحقيقة ، لأن هذا الوصف مشتق من الفعل ، والفعل هو الذى يضمر فيه دون المصدر ، لأنه انما صيغ من المصدر ليخبربه عن فاعل ، فلا بدله من صيغ لأجله ، اما ظاهرا ، واما مضمرا ، ولا كذلك المصدر ، لأنه اسم جنس ، فحكمه حكم سائر الأجناس ، ولذلك ينعت الاسم بالفعل لتحمله الضمير (٨٠) .

ثم طرح سؤالا آخر وهو : أيهما هو الأصل فى باب النعت الاسم أم الفعل ؟ وأجاب عن ذلك بقوله : الاسم أصل للفعل فى باب النعت ، والفعل أصل لذلك الاسم فى غير باب النعت ... وعلل ذلك تعليلا دقيقا ، واستانس بقول ابن جنى فى هذا الباب (٨١) .

وعن اقامة النعت مقام المنعوت قال : لايجوز اقامة النعت مقام المنعوت لوجهين -

أحـــدهما : احتمالـه الضمير ، فاذا حذفت المنعوت لم يبق للضمير مايعود عليه .

الثـــانى : عموم الصفة ، فلا بد من بيان الموصوف بها ما هو ؟ وأفصح عن ذلک بوضوح بين بالتعليل المنطقى والأدلة الواضحة (٨٢) .

واذا نعت الاسم بصفة هـى كسببه ، ففيه ثلاثة أوجه ... ذكرها ووجه القول فيها (٨٣) .

وفيما يتعلق بحق النكرة اذا جاءت بعدها الصفة ، ذهب الـى أنه يجب أن تكون جارية عليها ليتفق اللفظ .

وأما نصب الصفة على الحال فيضعف عندهم . أى عند النحاة . لاختلاف اللفظ من غيره ضرورة ، ورد بعض محققى النحاة هـذا القول بالقياس والسماع .... واستعرض ابن القيـم ما ذكره المحققـون من القياس والسماع ، واسترشد بأراء فحول النحاة كسيبويـه ، وحقـق المسألة تحقيقا رائعا استعمل فيه القواعـد النحوية (٨٤) .

وعن قطع النعت قال : النعت اذا كان تمييزا للمنعوت مثبتا له ، لم يقطع برفع ولا نصب ، لأنه من تمامه ، وان كان غير تمييز له ، بل هـى . من أداة المدح له أو الذم المحض شاع قطعه ، تكررت النعوت أو لم تتكرر ، وانما يشترط تكرر النعوت اذا كانت للتمييز والتبيين ، فيحصل الاتباع ببعضها ، ويسوغ قطع الباقى ، فتفطن لهذه النكتـة .

والذى يدلک على ذلک قول سيبويه : سمعت العرب يقولون : الحمد لله رب العالمين ، فسألت عنها يونس : فزعم أنها عـربية .

وفائدة القطع من الأول ، أنهم اذا أرادوا تجديد مدح أو ذم جددوا الكلام ، لأن تجديد غير اللفظ الأول دليل على تجدد المعنى ، وكلما كثرت المعانى وتجدد المدح كان أبلغ (٨٥) .

وعـن الحـروف :

قال ابن القيم : أصل الحروف أن تكون عاملة ، لأنها ليست لها معانى فـى أنفسها ، وانما معانيها فى غيرها ، وأما الذى معناه فى غيره وهو الاسم فاصله أن لايعمل فى غيره ، وانما وجب أن يعمل الحـرف فى كل مادل على معنى فيه لأن اقتضاءه، معنى فيقتضيه عملا ، لأن الألفاظ تابعة للمعانى ، فكما تشبث الحـرف عما دخل عليه معنى ، وجب أن يتشبث به لفظا، وذلک هـو العمل ، فأصل الحرف أن يكون عاملا .

ثم قسم الحروف الى قسمين ـ أحـدهما : يعمل ، والثانى : لايعمل مثل (هل والهمزة) . وعـرض نماذج من الحـروف العاملة وغيـر العاملة وعلل ذلک تعليلا دقيقا ، وبخاصة عندما وقف مع بعض حروف النفى ، وحـرف النـد اء ، والاستثناء ، وحروف العطف ، وغيرها (٨٦) .

ومـن باب البـدل :

ذكر سؤالا قال فيه : ما الفائدة فى ابدال النـكرة من المعـرفة وتبيينهابها ؟ فان كانت الفائدة فـى النكرة فلم ذكرت المعرفة ؟ وان كانت فى المعرفة فما بال ذكر النكرة ؟ وقـد أفاض وأفاد فـى جوابه عن هذه التساؤلات ، وأبرز مافيها من فوائد (٨٧) .

ثـم تعـرض للحديث عن بدل البعض من الكل ، وبدل المصـدر من الاسم ، وقرر أنهما جميعا يرجعان فـى المعنى والتحصيل الـى بدل الشئ مـن الشئ ، وهما لعين واحـدة ... وأفصح عـن ذلک بأمثلة استلهم منها توجيه معنى التركيب النحوى (٨٨) .

وعـــن الخبـــر :

ذكـر ابن القيم فائـدة أوقفها لتقسيم الخبـر الى مفرد و جملـة ،

ثم بين حكم كل منهما (٨٩) ، وفـرع على ذلك مسائل .

الأولـى : فى حكـم الخبـر ، اذا كان ظرفا ، أو جارا و مجرورا ، وفيه فوائد جمة ينبغـى لمن يحب الاطـلاع على أسرار العـربية أن يقف عليها (٩٠)

والثـانيـة : أوقفها ، لبيان اعتماد اسم الفاعل علـى ماقبله ، أو كان معه قرينة مقتضية للفعل ، وبعـده اسم مرفوع ... ومـا جاء علـى مثل هـذا أجاز فيه وجهان أن يكون خبرا مقـدمـا ، والاسـم بعـده مبتدأ ، وأن يكون مبتدأ والمرفوع بعـده فاعـل نحو : أقـائم زيـد ؟ وما قائم عمـرو ، ووجه القول فـى نحو هـذا بأسلوب دقيق (٩١) .

الثـالثـة : رد فيهـا علـى قولهم : ظروف الزمان لاتـكون أخبارا عن الجثة ، قال : ليس علـى اطلاقه بل فيه تفصيل يعـرف من العلة فـى منع ذلك ... وذكر العلة مـع تفصيل القول فيها (٩٢) .

الـرابعـة : وقف فيهـا وقفة متأنية مـع قوله تعالـى :,, أ أنـذرتهم أم لم تنـذرهم لايؤمنون »(٩٣) وقوله :,, ,, سـواء عليهم أسـتغفـرت لهـم أم لـم تستغفـرلهم (٩٤) ومثل هـذين الموضعيـن ممـا يشـكل اعـرابه علـى بعض علماء العـربية ، فقـد بينهما ابن القيـم أحسـن بيان (٩٥) .

والحـق أقـول : ان الكتاب غنـى بمادته العلمية فما مـن فائدة ذكـرها ابن القيم ، أو مسـألة تفـرعت ، عنها الا وتجـد أن للقـواعـد النحوية دورا فعالا فـى محيطها ، والشيخ لم يترك بابا مـن أبواب النحـو الا ووضـع أيـدينا علـى فـوائد جمة فيه ، وعلـم غزير يشبع نهم المتعطش ، ويربى ملكة الـذوق الـرفيع ، والحـس المرهف عنـد الباحث ، ويدفعـه الـى عمق الفكرة ، ويجعل العقل ينفـذ وراء الافكار

حتى تتربى عنده المواهب الفائقة فى علوم العربية والعلوم الشرعية .

وبعد ... فهذه قطرة من محيط زاخر ، أضعها بين يدى كل باحث وراء أسرار علوم العربية ، ليقف عليها وينظر من خلالها فى مرآة تريه الاشياء المتباعدة الأمكنة ، قد التقت له حتى رآها فى مكان واحد ، ويجد أن قواعد النحو وأصوله تلعب دورا فعالا فى توجيه معانى التراكيب النحوية ، فضلا عما تنطوى عليه من أسرار عجيبه لها فاعليتها فى كل فن يكتب بالعربية ، ومن خلال ماعرضناه فى هذا البحث يمكن أن نخلص الى مايلى :

أولا : يعد ابن قيم الجوزية من أعلام النحو واللغة المبرزين الذين لهم باع طويل فى توجيه علوم العربية ، ويعد كتابه (بدائع الفوائد) ثمرة لجهود نحوية عظيمة قدمها لخدمة العلوم العربية والشريعة .

ثانيا : لقد أثبت فى كتابه (بدائع الفوائد) فوائد تعد بمثابة قواعد وضوابط يستخدمها النحوى والبلاغى ، والمفسر والفقيه ، والأصولى ، فتكون له عونا على توجيه المعانى والأحكام الشرعية .

ثالثا : استعمل ابن القيم التعليل فى توجيه القاعدة النحوية بحكمة دقيقة ، وتجنب الافراط فيه ، فنجد أنه لايعلل الا كل مايحتاج الى بيان وايضاح ، ليبرز زبدة كلام القوم ، ثم يوجه التراكيب النحوية توجيها له أصالته فى محيط المعانى النحوية .

رابعا : استخدم القواعد النحوية استخداما دقيقا ينطق بنبوغ فكره ، وعمق ثقافته ، فنراه لايخرج عن آراء السابقين من فحول النحاة كسيبويه وابن السراج والسهيلى ... وغيرهم غالبا ولكنه يقف

أحيانا موقفا يستنطق القاعدة النحوية سرا ليستلهم به معنى جديدا ، يجعله دليلا يرد به علـى بعض النحاة .

خامسا : لم أرمنه تعصبا لمذهب نحوى بل أراه يدور مع الحق حيث دار ، ويقف بجانب الصواب حيث كان ، فيختاره ، ويدعمه بأدلة قوية ، وفـى ذلک دعوة منه الـى التحرر الفكرى ، ونبذ التقليد الأعمى

سـادسـا : لم يقف ابن القيم عند نقل آراء و مذاهب السابقين ، بل كان ينفرد بآراء وجيهة يقطع بها الطريق أمام كل معاند ، فبعـد عرض الآراء وتوجيهها يقول : وعندى ... أو وأحسن منه أن يقال : .... أو وعنـدى فـى الآية تقديـران .... ثم يذكر رأية مدعمـا بالأدلة ، وبخاصة أقوال محققى النحاة .

سـابعـا : أستطيع أن أقول : ان لابن القيم جهودا نحوية بارزة قدمها لخدمة القاعدة والمعنى ، مثل (الوصلات) التى نجدها مبثوثة فـى بعض أبواب النحو ، فجمعها فـى مكان واحـد من كتابه ، وأفاض فـى توجيه استعمالها وكذلک الروابط بين الجملتين وأقسامها ، مع كونها معـدودة ضمن أدوات الشـرط ، الا أنه كشف كثيرا من أسـرارها ، ووجه القول فـى استعمالها بضوابط محكمة ، ووضع قاعـدة جامعة فـى الابتداء لايشـذ عنها شىء

وان المستعـرض لكتابه موضع البحث يجد فيه مايروى ظمـأه .

والله من وراء القصـد وهو الهادى الـى الصـراط المستقيم .

وصلى الله عليه وسلم علـى النبى الأمين وعلى آله وصحبه وسلم .

مصـادر البحث

١ ـ ابن الجوزية (عصره ومنهجه) للأستاذ الدكتور عبدالعظيم

عبدالسلام شرف الدين . طبع ونشر مكتبة نهضة مصر بالفجالة ، الطبعة الأولى .

٢ ـ انباء الرواة على أنباه النحاة ـ للقفطى ـ طبع دارالكتب المصرية ـ

٣ ـ أوضح المسالك لابن هشام ، وعليه منار السالك الى أوضح المسالك ـ للأستاذ محمد عبدالعزيز النجار ـ مطبعة الفجالة الجديد ة ، بالقاهرة .

٤ ـ بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ـ طبع ادارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ـ

٥ ـ البداية والنهاية لابن كثير ـ طبع مطبعة السعادة بالقاهرة ـ الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ ١٩٣٢ م .

٦ ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى ، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة .

٧ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ـ ط و نشر ـ دارالكاتب العربى للطباعة والنشر ـ

٨ ـ تاريخ آداب اللغة العربية ـ لجورجى زيدان ـ مطبعة الهلال الطبعة الثالثة بالقاهرة .

٩ ـ حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة للسيوطى ـ المطبعة الشرقية ـ

١٠ ـ دائرة المعارف الاسلامية ـ

١١ ـ الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر . طبع الهند .

١٢ ـ دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجانى ـ طبع دار الكتب

المصرية الطبعة الثانية .

١٣ ـ روضة المحبين ونزهة المشتاقين لابن قيم الجوزية ـ نشر الأستاذ أحمد عبيد .

١٤ ـ زاد المسير فى علم التفسير لابن الجوزى ـ طبع المكتب الاسلامى للطباعة والنشر ـ توزيع دولة قطر .

١٥ ـ زاد المعاد فى هدى خير العباد لابن قيم الجوزية ـ طبع مطبعة محمد صبيح الطبعة الأولى ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤ م .

١٦ ـ شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلى طبع مكتب مكتبة القوسى بالقاهرة ـ

١٧ ـ شرح المفصل لابن يعيش ـ طبع عالم الكتب ببيروت ـ نشر مكتبة المتنبى بالقاهرة .

١٨ ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . المطبعة الأزهرية بمصر ـ الطبعة الثالثة ١٣٤٤ هـ ـ ١٩٢٥ م

١٩ ـ طبقات الحنابلة لابن رجب ـ مصور ومخطوط بدارالكتب المصرية ـ

٢٠ ـ الكتاب لسيبويه ـ مطبعة بولاق بالقاهرة ـ

٢١ ـ كتاب الفوائد المشوق الى علوم القرآن وعلم البيان لابن القيم ـ ط ـ السعادة بمصر .

٢٢ ـ كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون لحاجى خليفة ـ طبع وكالة المعارف ١٣٦٠ هـ ـ ١٩٤١ م ـ

٢٣ ـ الكنى والألقاب للشيخ عباس القمى ـ طبع المطبعة الحيدرية فى النجف ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م ـ

٢٤ ـ معجم البلدان ليقاقوت الحموى ـ الطبعة الأولى .

٢٥ ـ وفيات الأعيان وأنباء آنباه الزمان لابن خلكان ـ المطبعة التميمية بمصر ـ الطبعة الأولى .

المراجع

١ ـ الزرعى : نسبة الى زرع ، وهى قرية من حوران ، وتسمى الآن (ازرع) . انظر هامش روضة المحبين ونزهة المشتاقين صفحة (ع) تاليف بن قيم الجوزية ، وجاء فى معجم البلدان لياقوت (المجلد الرابع) أن زرع كانت (زرا) .

٢ ـ الجوزية : مدرسة بناها محى الدين بن الحافظ أبى الفرج بن الجوزى بسوق القمح بدمشق ، وقد صارت محكمة سنة ١٣٢٧ هـ ، ثم أقفلت حتى فتحتها جمعية الاسعاف الخيرى ، وجعلتها مدرسة لتعليم الأطفال ، وقد أصابها الحريق فى الثورة السورية . انظر هامش صفحة (ف) من كتاب روضة المحبين .

٣ ـ أما ابن القيم المصرى ، فهو بهاء الدين على بن عيسى بن سليمان الثعلبى المصرى ، وهو محدث كبير ، روى عن الفخر الفارسى ، وتوفى بمصر سنة ٦١٠ هـ ـ انظر حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة للسيوطى ١ : ١٦٣ ـ

٤ ـ وأما ابن الجوزى ، فهو أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزى الحنبلى ، المتوفى ببغداد سنة ٥٩٧ هـ . وهو صاحب كتاب (زاد المسير فى علم التفسير) وغيره من المصنفات الأخرى . انظر وفيات الأعيان ١ : ٢٧٩ تحت عنوان (أبو الفرج بن الجوزى) وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان ٣ : ٩١ ، ٩٢ ـ

٥ ـ هى مدرسة كانت بدرب يقال له : درب الريحان ، وقد محيث آثارها وصارت دورا . انظر هامش صفحة (ص ، ف) من روضة المحبين .

٦ ـ انظر ترجمة ابن القيم فى : الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ٣ : ٤٠٠ ط الهند ، ودائرة المعارف الاسلامية ١ : ٢٦٨ ، والبداية والنهاية ١٤ : ٢٣٤ ، وطبقات الحنابلة الجزء الثالث . وابن قيم الجوزية (عصره ومنهجه) من ص ٥٦ ـ ٨٦ ، للأستاذ د . عبدالعظيم عبدالسلام

شرف الدين ، وشذرات الذهب ٦ : ١٦٨ ، وبقية طبقات الحنابلة ص ٥٩٣ ـ وبقية الوعاة للسيوطى ٢٥ ، والكنى والألقاب للقمى ٧ : ١٠٦ ، ١٠٧ ـ

٧ـ طبقات الحنابلة ص ٥٩٣ ـ

٨ ـ المصدر السابق ـ

٩ ـ انظر بعض مقتطفات من شعره فى (ابن قيم الجوزية) ص : ٦٧

١٠ ـ انظر كشف الظنون : ٢٣٠ وفيه (بدائع الفرائد) وفى ذلك تحريف ـ

١١ ـ ١ : ٢٩

١٢ ـ انظر ترجمة أبى القاسم السهيلى النحوى فى انباه الرواة ٢ : ١٦٢ ـ ١٦٤ وبغية الوعاة : ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، وكشف الظنون : ٤٢١ ، ٦٠٤ ، ووفيات الأعيان ١ : ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، والكنى والألقاب ٥ : ١٤٧ ـ

١٣ ـ بدائع الفوائد ١ : ٣٤

١٤ ـ المصدر السابق ١ : ٣٤

١٥ ـ المصدر السابق ١ : ٣٤ ، ٣٥

١٦ ـ المصدر السابق ١ : ٣٦

١٧ ـ المصدر السابق ١ : ٣٦

١٨ ـ المصدر السابق ١ : ١٢٨ ، ١٢٩

١٩ ـ بدائع الفوائد ١ : ١٢٩ ، ١٣٠

٢٠ ـ شرح المفصل لابن يعيش ٣ : ١٤١ ، ١٤٢

٢١ ـ بدائع الفوائد ١ : ١٢٨ ـ ١٣٠

٢٢ ـ شرح المفصل لابن يعيش ٣ ـ ١٤٥ ومنار السالك الى أوضح المسالك ١ ـ ٧٤ ، ٧٥ ، وشرح التصريح على التوضيح ١ ـ ١٢٤ ، ١١٥

٢٣ ـ بدائع الفوائد ١ : ١٢١ ، ١٣٢ ـ

٢٤ ـ ص : ٧٥

٢٥ ـ الشمس : ٧٥

٢٦ ـ الكافرون : ٣

٢٧ ـ بدائع الفوائد ١ : ١٢١ ، ١٣٢

٢٨ ـ المصدر السابق ١ : ١٣٢ ، ١٣٣

٢٩ ـ المصدر السابق ١ : ١٣٣ ، ١٣٤

٣٠ ـ النساء : ٣

٣١ ـ بدائع الفوائد ١ : ١٣٤

٣٨ ـ التحريم :٧

٣٣ ـ الجمعة : ٦

٣٤ ـ ١ : ١٢٤ ـ ١٥٣

٣٥ ـ بدائع الفوائد ١ : ٣٨

٣٦ ـ بدائع الفوائد : ١ : ٢٥

٣٧ ـ دلائل الاعجاز ١٠٤

٣٨ ـ بدائع الفوائد : ٢٥

٣٩ ـ الحديد : ٣

٤٠ ـ الأعلى : ٢ ، ٣ ، ٤

٤١ ـ بدائع الفوائد ١ : ١٨٩ ، ١٩٠ ـ

٤٢ ـ بدائع الفوائد ١ : ١٩٠ ، ١٩١

٤٣ ـ غافر : ٢

٤٤ ـ انظر التوجيهات حول هذه الآيات فى بدائع الفوائد ١ : ١٩١ ـ ١٩٤

المصدر السابق ١ : ١٩٤ ، ١٩٥

٤٥ ـ المصدر السابق ١ : ١٩٥

٤٦ ـ المصدر السابق ١ : ١٩٥

٤٧ ـ الأعـراف :٤

٤٨ ـ المصـدر السابق ١ : ١٩٥ ، ١٩٦

٤٩ ـ بدائع الفوائد ١ : ٦١

٥٠ ـ المصـدر السابق ١ : ٦١ ـ

٥١ ـ المصـدر السابق ١ : ٦١

٥٢ ـ المصـدر السابق ١ : ٩٢

٥٣ ـ بدائع الفـوائد ١ : ١٥ ، ١٦

٥٤ ـ البقــرة : ١٨٧

٥٥ ـ بـدائع الفـوائد ١ : ٣٨ ، ٣٩

٥٦ ـ المصـدر السابق ١ : ٢٩ ، ٤٣

٥٧ ـ المصـدر السابق ٣ : ٢٩ ـ ٣٥

٥٨ ـ انظـر تفصيل القول فـى هذه المسألة فى بدائع الفوائد ١ : ٤٤ ـ ٦٠

٥٩ ـ المصـدر السابق ١: ٤٤ ، ٤٥

٦٠ ـ المـائدة :١٦

٦١ ـ بدائع الفوائـد ١ : ٤٥ ، ٤٦

٦٢ ـ البقــرة : ٢٣

٦٣ ـ البقــرة : ٢٤

٦٤ ـ بدائع الفوائد : ٤٦ ، ٤٨

٦٥ ـ الزخـرف :٨١

٦٦ ـ الأنبياء : ٢٢

٦٧ ـ المصـدر السابق ١ : ٤٩

٦٨ ـ الأنبياء : ٣٤

٦٩ ـ المصـدر السابق ١ : ٤٩

٧٠- المصـدر السابق ١ : ٤٩ ـ ٥٢

٧١- المصـدر السابق ١ : ٥٢

٧٢- المصـدر السابق ١ : ٥٢ ـ ٥٨

٧٣- المصـدر السابق ٢ : ١٣٠

٧٤- المصـدر السابق ٢ : ١٤٧ ، ١٤٨

٧٥- راجع مواطن حصول الفائد عند ابن مالك عن الابتداء بالنكرة فى كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ص : ٤٦ . وفى أوضح المسالك لابن هشام ١ : ٩٩

٧٦- بدائع الفوائد ٣ : ١٤٨ ، ١٤٩

٧٧- المصدر السابق ٢ : ١٤٩ ـ ١٥٢

٧٨- المصـدر السابق ١ : ٥٨ ـ ٦٠

٧٩- المصـدر السابق ١ : ١٨٣ ـ ١٨٥

٨٠ ـ المصـدر السابق ١ : ١٧١

٨١ ـ المصـدر السابق ١ : ١٧١

٨٢ ـ المصـدر السابق ١ : ١٧٢

٨٣ ـ المصـدر السابق ١ : ١٧٣ ـ ١٧٤

٨٤ ـ المصـدر السابق ١ : ١٨٥ ـ ١٨٩

٨٥ ـ المصـدر السابق ١ : ١٨٩

٨٦ ـ المصـدر السابق ١ : ٣٠ ـ ٣٤

٨٧ ـ المصـدر السابق ٢ : ٨ ، ٩

٨٨ ـ المصدر السابق ٢ : ٤١ ، ٤٢

٨٩ ـ المصدر السابق ٣ : ٣٦

٩٠ ـ المصدر السابق ٣ : ٣٨ ،

٩١ ـ المصدر السابق ٣ : ٤٢ ، ٤٣ .

٩٢ ـ المصـدر السابق ٣ : ٤٣ ، ٤٤

٩٣ ـ البقــرة : ٦ ٩٤ ـ

٩٤ ـ المنـافقـون : ٦

٩٥ ـ المصـدر السابق ٣ : ٤٥